الجمهورية العربية المتحدة

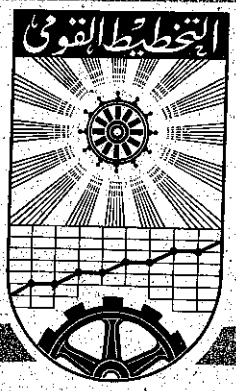

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٨٠٩

اقتصاديات الحرب والتعبئة

د. محمد محمود الامام

نوفمبر ١٩٦٧

الآراء التى وردت فى هذه المذكرة

تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاتـــه

تقديـــــــم

في أواخر شهر مايو الماضي ، عندما اتضح للعالم أجمع أن قوى العدوان تتجمع من داخل منطقة الشرق الأوسط ومن خارجها ، مهددة أمن دول المنطقة واستقلالها ، قامت أســـــرة المعهد القومي للإدارة العليا بتنظيم سلسلة من الندوات لمعالجة جوانب الموقف المترتب على ذلك التهديد السافر ، وشرفتني بالدعوة لإلقاء محاضرة عن اقتصاديات الحرب والتعبئـــة محددة لها ظهر يوم الخميس ٨ يونيو الماضي ...

وكان أن تم عقد هذه المحاضرة بعد وقوع العدوان الفعلي وقبيل ساعات من توقف اطـــلاق النار . ولئن كان من المأمول عند الدعوة لتلك الندوات أن تنتهي مناقشاتها قبل وقوع الاشتباكات العسكرية بوقف كاف حتى تتمكن أجهزة الدولة والأفراد من تحديد خطوات للعمل في تاريخ مسبق ، فان الشعور الذي كان سائدا عند القاء هذه المحاضرة أنه مازالت هناك فائدة من المناقشة العلمية للموضوعات التي حددت للندوة ، وأن سبق الأحداث لها يزيد من ضرورتها دون أن يقلل مـــن أهميتها .

واليوم ، وبعد مضي عدة أشهر على ذلك التاريخ ، فانني مازلت أشعر أن الموضوع لـــم يتقادم ، بل لعل ضرورته أخذت أبعادا أكثر تحديدا . وهذا هو الذي دعاني لتسجيل الآراء التي بنيت عليها محاضرة يوم ٨ يونيو ، وقد راعيت في هذا التسجيل أن أفصل ما أجملتـــه في الالقاء الفعلي للمحاضرة ، دون أن أجعل هذا التفصيل يتأثر بما شهدته الشهور الأخـيرة من تطورات وأحداث وما أصبحنا اليوم أقدر على توقع حدوثه في المستقبل القريب ...

ولعل القارئ يتفق معي في أن البعد الزمني لم يحسن الكثير من الدعاوى المقدمة فـــي الصفحات التالية ، الأمر الذي يترتب كنتيجة حتمية على الموضوعية التي حاولت بها تحليـــل المشكلة . ولعله واجد فيها مجالا يمكن التوسع فيه سواء بالنسبة لاقتراح اجراءات محـددة ، أو لتحديد أساليب العمل في العمليات التخطيطية الحالية والمستقبل وهو ما أرجو لهذا المعهـد أن يوليه عنايته في دراساته وبحوثه .

اقتصاديات الحرب والتعبئـــــة

مقدمـــــة :

لاشك أن حالة الحرب بمعنى الاشتباك العسكرى المسلح بين دولة معينة ودولة أو عدد من الدول المعادية لها ، تعتبر الذروة القصوى لمراحل النزاع بين الدول ـ وان لم تكن بالضرورة أشد هذه المراحل ضراوة ... ولا جدال كذلك فى أنه عند الذروة تستأثر العواطف الجياشة بالنفوس ، بحيث يزداد احتمال تعرض المنطق الهادئ المتدبر لخطر الغياب ـ ولو للحظة أو لحظات ... ولئن كان فى الانفعال العاطفى بعض الزاد الذى تحتاج اليه الفئات المشتركة فى الحرب لكى يلهب حماسها ويعزز معنوياتها ابان المعارك التى تخوضها ، فان هذا الانفعال هو آخر شىء يجب أن نجيز حدوثه بالنسبة للقيادات المخططة للمعركة والمسئولة عن تسييرهـــا ، أو بالنسبة للفئات المشتغلة بأمداد المحاربين بالقوى اللازمة لانجاح مسعاهم .

لذلك فانى أرى فى الدعوة التى شرفنى بها الزملاء فى معهد الادارة للاشتراك فى ندوة رائدها التحليل العلمى وطابعها المناقشة الموضوعية ، بادرة طيبة تتيح لنا فرصة الدراسة التى تخدم المجهود الحربى وتساعد على تلمس الطرق والوسائل التى تساعد على تعبئة قوى الدولـــة من أجل كسب المعركة ، ولابد أن تكون هذه الدراسة وثيقة الصلة بأبعاد المعركة التى تخوضها لا باعتبارنا مدنيين نضع أنفسنا فى خدمة قضية الوطن ، وانما عملا بالحقيقة التى أدركتها كـــل الدول المحاربة ، وهى أن الضرورات الحتمية للمعركة تتطلب تقسيمها الى خطين : خـــط الدفاع الاول وخط الدفاع الثانى يقف أحدهما وراء الآخر يقوى من عزيمته ويشد من أزره ويكـــون بمثابة المعين الذى يتلقف المزيد من الافراد ليدفع بهم بعد صقلهم الى الخط الاول ، وأن تلك الضرورات ذاتها تحتم اعتبار الجبهة المدنية بمثابة القوة التى تشكل خط الدفاع الثالث والاخير ، وعليها بالتالى أن تدرس مشاكل الحرب على نفس المستوى من العلمية الذى يدرسها بهـــا المحاربون .

وأود أن أؤكد أهمية هذه الحقيقة فى بداية حديثى نظرا لما لمسته لدى الكثيرين مـــن العاملين فى الجبهة المدنية من مشاعر تكاد تصل الى حد الشعور بالذنب ، بل ولوم النفس على التقصير ... يدفعهم فى ذلك عنصر الانفعال الذى أشرت اليه من قبل ، الذى يجسم دور

الفرد في المعركة فاذاه في ناظريه لا يجب أن يكون دون حد حمل السلاح في الخطوط الأولى في الميدان ، واذاه في قلبه يستعذب لو كلل بالاستشهاد .

هذا حقا هو الشعور الذى يجب أن نتوقعه من كل فرد يحس بالانتماء الى المجتمع ، ويرضى طواعية بذوبان فرديته فيه ، وهو أمر لا يمكن أن يتأتى الا ببلوغ المجتمع ذاته طورا من الارتقاء والتكافل يجعل الرباط بين صالح الفرد وصالح المجتمع يصل الى الحد الذى يجعل منهما شيئا واحدا لا يفصل بينهما فاصل غير أن هذا لا يعنى أننا اذا قمنا جميعا قومة رجل واحد نصد العدوان ونسحق الطغيان ، فان علينا أن نؤدى جميعا عمل رجل واحد ، بل علينا أن نتدبر كيف ننسق شئون حياتنا كأفراد وجماعات وكأمة تقف صفا واحدا لا تلين له قناة ، ولا يتخلف منها أحد عن مسئوليات المعركة مهما تباينت هذه المسئوليات لأن قوة السلسلة تقاس بقوة أضعف حلقاتها ، وأى ضعف في أحدى الجبهات الثلاث التى أشرنا اليها سوف يصيب باقى الحلقات وبنفس القدر ان لم يكن أكثر منه .

ولئن كانت الدعوة الى هذه الندوة قد تمت قبل بدء الاشتباك المسلح ، فان عقدها خلاله وبعد وقوعه انما يزيد من أهمية الموضوع الذى تحدد لها [1] . وقد راجعت خلال الأيام الأخيرة ما سبق لى أن أعددته كموضوعات تثار فى هذه الندوة ، وانتهيت الى أنه يحق لى أن أبقى عليها جميعا كما تصورتها من قبل [2] ، وكان هذا نتيجة منطقية للمحاولة التى بذلتها — والتى أرجو أن أكون قد نجحت فيها الى حد ما — من أجل معالجة الموضوع بأسلوب علمى موضوعى مجرد .

حقيقة المعركة :

الى جانب هذه الصفة التى يكتسبها الأسلوب العلمى ، ويخرج بها عن قيود اطار الزمن والملابسات ، فان هناك حقيقة أخرى تحتم علينا أن نعالج الموضوع بنفس التدقيق الذى كان يمكن أن نوليه اياه قبيل الاشتباك وهى أبعاد الحرب التى نخوضها ، والتى

(١) ولئن كانت الجولة الأولى من المعركة قد توقفت بعد ساعات من القاء هذه المحاضرة ، فان الحرب الفعلية سوف تظل قائمة حتى تتغلب ارادة الاحرار على ارادة الاستعمار .

(٢) وما زلت عند نفس الرأى بعد أن توقفت المعركة ، وان لم تنته .

تعتبر المعركة الحالية مجرد واحدة من حلقاتها ، قد تنتهي بانتهاء معركة ، سواء لنا أو علينا ، ولكن تبقى الحرب الدائمة الحقيقية ... حرب ضد التخلف ، تلقفها الاستعمار بين يديه وجعل منها قضيته الاولى ، لانه لا يطيق أن يرى ارادة التغيير تعمل بعكس مايهواه .

فالمعركة اذن هي معركة ضد التخلف وضد كل القوى التي تسعى الى تثبيت هذا التخلف فوق أراضينا . وسوف تظل قائمة ما دامت ارادة التغيير قائمة لدينا حتى تفرض هذه الارادة وجودها وينزل عندها العالم أجمع ، بمختلف معسكراته ، أو حتى يحقق الاستعمار غاياته ويفرض مشيئته .

ماهي اذن الافاق التي تعمل فيها ارادة التغيير عندنا ، وكيف تصطدم بأرادة العدوان ولماذا ؟ على الافق السياسي نجد أن أهدافنا واضحة : تنقية استقلالنا من كافة الشوائب ، ومن أجله آمنا بحياد ايجابي وعدم انحياز لمعسكرات تقوم على تقاسم خيرات الدنيا ، ماهو ملك حلال وماهو مطمع للاغتصاب . ومن أجله آمنا بوحدة الأمة العربية وبوحدة الوطن العربي ، ومن أجله أيضا سعينا الى بلورة خط العمل أمام الدول التي اصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث والتي تزايد عددها بفضل قوة الدعوة الى الاستقلال السياسي التي يعيشها عالمنا الحالي ، وحرم المستعمر من استغلال خيراتها بأسلوب مباشر ، فعمد الى أسلوب أصحاب البارات والصالات حين يتلقفون المزارع بعد أن يبيع قطنه ليفرغ جيوبه ويعود لقريته مفلسا ان لم يكن مدينا .

وعلى الافق الاقتصادي تحدد لهذا المجتمع خط واضح يسير فيه من أجل تنمية ذاتية بمعدلات مرتفعة تكرس لها كل الجهود وتسخر لها كل الطاقات ، ويتبع في تخطيطها أحدث الاساليب العلمية . واذا كان الاقتصاد هو العصب المادي لاحتياجات الشعوب فان الاستعمار الذي أجبر على التنازل عن الموارد الاقتصادية لمستعمراته ، يسعى الى الكسب من وراء محاولة الدول الناشئة تنمية اقتصادياتها مستعينة بموارد الدول المتقدمة ، والى الوقوف بهذه التنمية عند الحد الذي لا يخرج بها عن هذا النفع له . وفي هذا السبيل يصبح أمام الاستعمار اتجاهان للعمل : الاول أن يخلق قوى تعمل لحسابه في المناطق الساعية للنمو ، والثاني أن يعمل على تحطيم القوى الداخلية العاملة على تحقيق نمو سليم في تلك المناطق .

وعلى الافق الاجتماعي نجد أن خلق تحزبات طبقية يؤدى الى تفكك في المجتمع والى ارتباط الطبقة المسيطرة على الشئون السياسية والاقتصادية بنمط الحياة المتقدم الذى تعجز الدولة النامية عن مجاراته ، وبالتالى تصبح الدعوة الى مجتمع اشتراكى يحقق الكفاية والعدالة بمثابة المعول الأخير في قبر القوى الاستعمارية ، لذلك فان محاربة هذه الدعوة من قبل الاستعمار لا ترجع فقط الى أنها تهدد مصالحه بطريق مباشر عن طريق تغييرها قواعد ملكية أدوات الانتاج وتوزيع الثروات ، وانما أيضا لأنها تسد أمامه السبل بطريق مباشر وغير مباشر حيث تعمل على ربط جميع فئات الأمة بالمصلحة الذاتية للدولة وتؤدى الى انتفاء المصلحة الطبقية وثيقة الصلة بالمستعمر .

وكنتيجة حتمية للعمل على هذه المستويات المختلفة ، بل وكمتطلب أساسى لها ، يصبح من الضرورى انشاء وتدعيم الصبغة الثقافية الحضارية الذاتية للدولة بمنأى عن أى مدرسة دخيلة تفرضها قوى أجنبية ، والمشاهد في الدول حديثة العهد بالاستقلال أن صلاتها الثقافية والفكرية بالمستعمرين تجعل منها كائنا يفكر بنفس منطق المستعمر ان لم يكن متحدثا بنفس لغته ، ولئن كانت اللغة قد حافظت للوطن العربى على هيكله فان الجهود التى تبذل من أجل تأكيد الشخصية العربية المستقلة واحياء تراثها الأدبى والفنى ودفع عجلة التقدم العلمى الحديث ضمن اطارها الخاص ، كل هذا يعمل بمثابة دروع تقى هذا المجتمع من احتمالات التسرب الخارجى اليه .

هذه الآفاق التى تعمل فيها القوى التقدمية العربية تجعل من المحتم عليها أن تصطدم — رغم ارادتها — بقوى خارجية ، ولا مجال للقول بأن هناك أعمال معينة تأتيها هذه القوى تفسر على أنها استفزاز لهذه القوى لا داعى له ، لأن مجرد فكرة التنمية المطردة المستقلة هي في ذاتها الاستفزاز الأكبر ، وهى بذلك الاستفزاز الدائم والمستمر ، وبالتالى فان المعركة التى ينساق اليها الوطن العربى ، ليست هى معركة من أجل قطعة أرض مغتصبة ، وليست من أجل اعادة توطين عدد من اللاجئين في ديارهم ، وليست من أجل تنقية الأرض العربية من

عناصر دخيلة ، وانما هي في حقيقتها جزء لا يتجزأ من قضية التنمية التي اتخذناها هدفا يخلصنا من آثار الاستعمار والاستغلال الذي سيطر على مقدراتنا أجيالا وقرونا من الزمان . وهي معركة مبكرة في وجه العزيمة التي ترمي الى تحويل المائة مليون عربي الى لاجئين في ديارهم ، لأن التعريف الحقيقي للاجيء هي أنه الشخص صاحب الحق الذي يحرم من حقه في أسباب الحياة ، لا يلزم أن يطرد من ديارة اذا كان بقاؤه في هذه الديار لا يصحبه سيادة حقيقية على مصادر الثروة فيها .

والبعد الاخر لهذه المعركة ، النابع من الحقيقة السابقة ، أننا ، وفي الجمهورية العربية المتحدة بالذات ، لا ندفع ضريبة تأمين مصير الجيل الحالي وما يليه من أجيال في هذه البقعة من الارض فقط ، وانما ندفع أيضا ضريبة تأمين مصير العالم الثالث بأكمله . فأنا لا أغالي اذا قلت أن المحافل الدولية المتخصصة ترى في تجربة الجمهورية العربية المتحدة تجربة رائدة تضرب للعالم الثالث مثلا حيا لما تستطيع أن تحققه ارادة التغيير ، وأن هذا يجعل منا مجالا خصبا للمستعمر يضرب فيه آمال العالم الثالث بأسره ، ويجسم له عاقبة الخروج عن ارادة الاستعمار . علينا أن ندرك هذه الحقيقة وأن نستشف منها قواعد ثلاث للتفكير :

الاولى أن الامل الاول والاخير ليس هو القضاء على اسرائيل في حد ذاتها أو مجرد عودة اللاجئين الى ديارهم ، وانما هو التنمية الحقة بكل أبعادها . ويترتب على ذلك أن مقياس نجاحنا أو فشلنا ليس بخاتمة الجولة الحالية لأن هذا لا يعدو أن يكون هدفا مرحليا له ما قبله وله ما بعده ، ولن تتوقف عنده مجموعة الآمال التي تشكل أمامنا خط العمل المستقبل . وهذا ضروري لتحديد الهدف بجلاء .

الثاني أن المعركة الحالية وان أخذت شكل الاشتباك المسلح ليست حلقة قائمة بذاتها أو مقتصرة في روابطها على جوانب المشكلة الفلسطينية ، وانما هي جزء من حربنا مع التخلف الذي يراد فرض استمراره علينا ، وهذا ضروري لتقدير البعد الزمني للحرب التي نخوضها وللتعرف على حقيقة القوى المعادية التي نواجهها .

والثالث أن حربنا مع الاستعمار في امتدادها الى حرب نخوضها من أجل مستقبل العالم الثالث كله تفرض علينا أعباء أكبر مما يمكن تقديره في حرب مواجهة محدودة ، ومع ذلك فان تقدير دول هذا العالم لهذه الحقيقة لا يلزم أن يكون بتلك الدرجة من الوضوح التي تجعلها تتحمل مسئوليتها الكاملة فيها ، خاصة وأن درجة التحرر من الأسار الفكرى والاقتصادى للاستعمار لم تبلغ الحد الذى وصلته لدينا ، وهذا أمر يجب تقديره بجلاء لمعرفة مجموعة القوى التي يمكن أن تعمل معنا وتلك التي تقف ضدنا .

جوانب التحليل :

تعتبر مرحلة الحرب بمعنى الاشتباك العسكرى المسلح مرحلة محدودة — مهما طالت — بحيث لا تتم دراستها الا اذا وضعت في موضعها الطبيعي من البعد الزمني ولذلك يجب علينا عند الحديث عنها أن نمتد بالدراسة الى مراحل ثلاث :

١ — مرحلة ما قبل الاشتباك العسكرى ، أى مرحلة الاعداد للحرب .

٢ — مرحلة الحرب أو الاشتباك العسكرى المسلح .

٣ — مرحلة مابعد الحرب التي تعالج فيها المشاكل المتخلفة عن الحرب سواء كتب فيها النصر أو الهزيمة .

فلمرحلة الاعداد للحرب أهميتها من حيث مدى الاستعدادات التي تتم خلالها ، ومن حيث مجموعة الاجراءات التي تتخذ خلالها والتي تتحول باقتصاديات الدولة الى مستوى متأهب بقدر معين لمتطلبات الحرب الساخنة . وطبيعي أن هذا يستبعد فترات السلم العادية ، ولكنه يأخذ في الاعتبار الفترات التي تسبق اعلان الحرب لمدد تطول حتى تمتد عددا من السنوات اذا كانت طبيعة النزاع موضع الحرب تتطلب مثل هذا الاستعداد ، واذا كانت الدول المتنازعة تدرك هذه الحقيقة وتعمل وفقا لها . ونحن لا نعتبر أن المجال هنا هو مجال مناقشة لما يمكن أو يجب عمله في هذه المرحلة ، وانما يعنينا منها بيان مدى العبء الذى يكون على الدولة تحمله خلال مرحلة الحرب ذاتها ، وفقا لمدى مقدرتها على مواجهة احتياجات

مرحلة ما قبل الحرب وحسن توجيه الموارد فيها .

ومن جهة أخرى فان عبء المشاكل التى تتخلف عن الحرب — أيا كانت نتيجتها — يتوقف الى حد كبير على مجموعة الاجراءات التى تتخذ فى المرحلتين الاوليين ، وبوجه خاص فى خلال مرحلة الاشتباك ذاتها ، الى جانب تأثره بالنتيجة الفعلية للحرب .

ونظرا لان تحول اقتصاديات الدولة من أحوال السلم أو من حالة التأهب للحرب الى مرحلة الحرب ذاتها ، تحولا تاما ، يتطلب بعض الوقت ، فان طبيعة المشاكل التى تواجه الدولة فى هذه المرحلة ، وحدتها ، تختلف فى الفترة الاولى من نشوب الحرب عنها فى فترة استمرار الحرب ، كما تتباين بقدرة الدولة على سرعة الحركة فى الاتجاهات المختلفة فى كل من هاتين الفترتين ، مما يحتم علينا تقسيم مرحلة الحرب ذاتها الى مرحلتين جزئيتين ، على أن نأخذ فى الاعتبار الجانب المادى والجانب النفسانى لقدرات المجتمع فى كل منهما .

وأخيرا فان العرض الذى حددنا فيه من قبل أبعاد معركتنا الحالية يؤكد هذه النظرة المتسعة للبعد الزمنى للحرب ، بل انه يفرض علينا أن نضع الحرب فى أطار من التحليل المتكامل للتطورات طويلة الاجل . وأهمية هذا الجانب بالنسبة لموضوع ندوة اليوم أن هذا الاطار له طبيعته الاقتصادية الاساسية ، وهو أمر له مغزاه من الناحية التحليلية المجردة ، كما أن له أهميته من الناحية التطبيقية المباشرة ، ولئن جاز لنا أن نغير عنوان الندوة دون أن نغير مضمونها ، لجاز لنا أن نلقبها " بدراسة اقتصاديات التنمية فى ظل الحرب والتهديد بها "(١)

أدوات التحليل الرئيسية

نظرا لان هدف هذه الندوة محدود بدراسة الجوانب الاقتصادية للحرب ، فانه من الطبيعى أن تكون أدوات التحليل الرئيسية المستخدمة هى أدوات التحليل الاقتصادى ، كذلك فانه بناء على الابعاد التى حددناها للمعركة الحالية يجب أن نتخير من تلك الادوات ما يعين

(١) ان الاحداث التى مرت منذ انتهاء الاشتباك المسلح حتى الآن لم تزدنى الا ايمانا بهذه الحقيقة ، وأود أن أوجه هنا دعوة الى العلماء المشتغلين باقتصاديات التنمية فى النصف الثانى من القرن العشرين ان يعيدوا النظر الى نظريات التنمية لكى يأخذوا فى اعتبارهم —

الدراسة على المستوى المركزى الشامل الذى تتخذ عنده القرارات بالضرورة خلال الحرب ، أصطلح على استخدامه من أدوات التحليل فى ميدان التنمية الاقتصادية . ونقصد بذلك تقتصر أدواتنا التحليلية على تلك التى تصلح للدراسات الجزئية الساكنة والتى تهدف أساسا ن شروط التوازن اللحظى ، بل يجب أن تتفق هذه الأدوات مع متطلبات التحليل الديناميكى وازنى المتحرك ، وهو ما تفرضه دراسات التنمية بوجه عام ، وما تمليه طبيعة التلاحق الزمنى قف متباينة خلال المراحل المتعاقبة التى قمنا بتعدادها .

هذه الأدوات يمكن تلخيصها فى الاتى :

- الموازنة الأجمالية بين المصادر والاستخدامات — خلال فترة معينة — ونعنى بها دورة الانتاج والانفاق ، مع أخذ التجارة الخارجية فى الاعتبار .
- التوازنات القطاعية الرئيسية الى جانب التوازن الأجمالى ، نظرا لعظم التباين الذى يطرأ على هذه التوازنات خلال المراحل المختلفة ، وما يتطلبه استبقاء هذه التوازنات من جهود وسرعة فى الحركة .
- التطورات التى تصيب الموارد الانتاجية المتاحة — بشرية أو مادية — كنتيجة للأحداث المتباينة التى تصيب الدولة خلال المراحل المختلفة .
- التعاقب الزمنى لهذه الجوانب ، والذى يتطلب نوعا من التحليل الفترى يأخذ فى الاعتبار ارتباط الموقف الجارى بالأحداث السابقة من جهة ، ويراعى صياغة القرارات الجارية بما يساعد على تعظيم النتائج المواتية فى الفترات التالية من جهة أخرى .
- هذا الاعتبار الأخير له جانبان ، أولهما يتعلق بدالة التفضيل التى تبنى على أساسها القرارات ، فهى ليست بالضرورة كسب الحرب بأى ثمن ، ولا هى حتى كسب الحرب بأقل تكلفة اقتصادية ، وانما يمكن أن تتسع — اذا قبلنا الصورة التى رسمناها لحقيقة أبعاد المعركة التى نخوضها فعلا — لكى تشمل فى نفس الوقت تحقيق أقصى معدل للنمو فى مثل هذه الظروف (أى أقل انتقاص منه)